

وحيث كان الدوام والناحية المطلوب بها سبب المصنوع فيه المدعى جعلها
في ساحتها لمفسدات بها والموصوف في هذه القسمة بين نوع البلاء والناحية
قد يكون مذكوراً كما هو مذكور غير مذكور كما يقال في عرض من عرض
المسلمين المسلمين من سلم المسلمين من لسانه ومن كان كتابه عن نوع
بلاياهم عن الموصوف وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من عرض
الحيز ويعتبر جعلها وأنت تتركها في الالاء اعتقد جعل الحيز وهو كذا
عن انساب صفة الكيفية مع ان قد يكون عن الكيفية انما باعتبار جعل الحيز
ولا يخفى عليك احتياج ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكيفية
مع التصريح بالنسبة لان التصريح بالاسماء الموصوف او تفهيمها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال ويجوز ان ياتي بالضم ناهية من اي
وجه حيث تعالى لفظه اليه عن عرض وعرض من جاز ناهية فانه
السكاي الكتاب سقوات التعريف وتلوه ويترجموا وانسان و
في شرح المحتاج ان قال تعالوت ولم يقبل بضم لان الموصوف فعلا
فما ذكر ليس من اقسام الكتاب فقط بل هو نوع وفيه لفظ المناسب
للعرض التعريف اي الكتاب او كانت عرضية مسبوقة لاهل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلع عليها اسم التعريف يقال عرضة لسان
وبلان اذا قلت قولاً وابت تفتحه فكذلك اشترت الى جانب وتوجدنا
اخر ومنه المعارض لفظ في الكلام وفي التورية بالنسبة التي قال صاحب
الكتاب الكناية ان يكرر لفظ التعريف الموصوف له والتعريف ان يكرر
شيئاً يدل به على شيء لم يكن كما نقول المحتاج للمحتاج اليه حكمه لاسم عليه
فكأنه امانة الكلام الموصوف يدل على المقصود ويسمى التلوه لانه تلوه من
ما يكرر وقال ابن الاثير في المثال لسان الكتاب ما دل على معنى يجوز جعله
على جاني الحقيقة والمجاز بوصفهما معاً فيكون في المفرد والمركب

فان كان الموصوف
غير مذكور لا يسمي
بغيره كالتعريف
منه فانه قد
يكون ناهية

والتعريف هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الموضوع الحقيقي او المجازي
لان من جهة التلوه ولا شأن فيحصن اللفظ الموكب لقول من موصوف
صلياً وانه انما يحتاج فانه تعريف الطلب مع ان لم يوصف له حقيقة ولا
مجازاً وانما فهم منه المعنى في عرض اللفظ اي جازيه ويعبر بها اي المقابلة
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والمطلوب كما في كثير
الدوام وجبان الكثرة من زوال التفصيل التلوه لان التلوه هو التلويح
الى غير من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع حدا في
الزوم لعدم التعريف التقا وعرض الوسايل الزم لان الزم ان يشرح
الى قريب منك على سبيل الحقيقة لانه لا شأن بالشف والمجاز والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط بلا حفا كما في قوله او ما ريت المجرى الى جلد
في الطحمة لم يجرى لانه لا شأن في حال السكاي ويعتبر غير مذكور
كما ذكرنا في تعريف وتلوه وانما تودنا انما مع المخاطبة وهذا
لا تود المخاطبة فان اردت اني مخاطبة وانما اخر جميعا كل كتابه
لا تدرى باللفظ المعنى تراصلي وعين معا والمجاز في ارباب المعنى
لا صلي ولا بد فيهما اي في الصور بين من قرنت دالة على ان المزاولة الصوب
لا في مولا لسان الذي مع المخاطبة وحسن تكون مجازاً في الثانية كلامها
جميعا ليكون كتابه وفهنا مجتهد هو ان المذكور في المحتاج ليس هو التلويح
قد يكون مجازاً وقد يكون كتابه بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكتاب وقال الشارح العلامة معناه ان جبان التعريف قد يكون
مشابه للمجاز كما في الصوب ولا في فاتها تشبيه المجاز من جهة استعمال
تا الخطاب فها مع غير موضوع له وليس مجازاً ولا بصور في استعمال
من مفعول الى لازم قد يكون مشابه للكتاب كما في الصور الثانية فاتها
نفس الكتاب من جهة استعمال اللفظ فها مع موضوع له مفعولاً ومفعولاً غير

فان كان الموصوف
غير مذكور لا يسمي
بغيره كالتعريف
منه فانه قد
يكون ناهية